الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

259
عـــــدد

باردو في 28 جويلية 2012

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
36	بتاريخ 2012/07/27	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2010. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة القطاعات الخدماتية. -لجنة البنية الأساسية والبيئة. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
37	بتاريخ 2012/07/27	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن إنشاء محطة رصد سيزموئوجي ومحطة رصد دون صوتي بالبلاد التونسية في إطار تنفيذ أنشطة الرصد الدولي بما فيها الأنشطة اللاحقة للاعتماد. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: * لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. - لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة القطاعات الخدماتية. -لجنة البنية الأساسية والبيئة. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.
38	بتاريخ 2012/07/27	مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في تاريخ 18 ماي 2012 بين الجمهورية التونسية وليبيا. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

39	بتاريخ 2012/07/27	**مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون مالي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2009.** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة الشؤون الخارجية.**	اللجان المتعهدة: *-لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة المالية والتخطيط والتنمية. في الجوانب الداخلة في إختصاصهما وتعدّ كل منهما تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية.
40	بتاريخ 2012/07/27	**مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الإكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وفي تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان إقتراضات خارجية.** **(مع طلب إستعجال النظر فيه : مذكرة في بيان موجب الإستعجال)** *** تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهمّ وزارة المالية.**	اللجان المتعهدة: * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. في الجوانب الداخلة في إختصاصها وتعدّ تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

20 12 / 40
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
27 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

20 12 / 40

مشـروع قانـون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك و في تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية.

الفصل الأول:

يرخص لوزير المالية القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة التونسية للبنك وذلك في حدود واحد وأربعين مليون (41.000.000) دينار.

الفصل 2:

يرخص لوزير المالية بتفعيل ضمان الدولة لفائدة الشركة التونسية للبنك بمبلغ مائة وسبعة عشر مليون (117.000.000) دينار بعنوان اقتراضات خارجية مضمونة من قبل الدولة.

ويفرد المبلغ المتأتي من عملية تفعيل ضمان الدولة ضمن الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك تحت بند خاص بعنوان اعتماد باسم الدولة يكون غير قابل للإرجاع حتى يستعيد البنك توازنه المالي.

وتحدد بمقتضى اتفاقية تبرم بين وزير المالية والشركة التونسية للبنك شروط وإجراءات تطبيق أحكام هذا الفصل.

2012/40
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
27 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

شرح الأسباب 2012/40

تعتبر الشركة التونسية للبنك من أهم ركائز القطاع البنكي حيث تؤكد كل مؤشرات الحجم والتموقع مكانتها المحورية ضمن منظومة تمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار الوطني حيث تستأثر بـ 13% من إجمالي أصول القطاع البنكي و13,1 % من إجمالي الإيداعات البنكية.

ومنذ إحداثه، لعب البنك دورا رياديا في تمويل الاقتصاد الوطني وفي مسايرة برامج الدولة لتحقيق الأهداف الوطنية الكبرى حيث ساهم البنك في تمويل كلّ القطاعات الاقتصاديّة الحيوية ، كما يحظى البنك بسمعة متميزة لدى المدخرين أضفت على صورته بعدا وطنيا كما تبرزه ذلك أهمية إيداعات الادخار المعبئة من قبله حيث يستأثر بأكثر من ربع إجمالي إيداعات الادخار لدى البنوك.

وتعدّ شبكة فروعه 118 فرع في موفى 2011 أي ما يناهز 10,8% من إجمالي شبكة الفروع البنكية.

وتتسم وضعية البنك بإشكاليات ذات طابع هيكلي ومتعددة الجوانب تتعلق بمنظومة الحوكمة والتصرف والمنظومة المعلوماتية والوضعية المالية أثرت سلبا على قدراته في الاضطلاع بدوره الريادي في تمويل الاقتصاد. وتبرز كل المؤشرات المالية حدّة هشاشة الوضعية المالية للبنك لعل أهمّها :

- ضعف رسملة البنك (نسبة كفاية رأس المال دون 8% في موفى 2011) لا سيما في ظل ضعف نسبة تغطية القروض المصنفة (أقل من 30% دون اعتبار الفوائد المؤجلة) ، وهو مستوى من الرسملة لا يتلاءم و طبيعة مخاطره،
- أهمية القروض المصنفة و البالغة 1981 م د أي ما يمثل 26% من تعهدات البنك ،
- ضعف مردودية أصول البنك (0,2% وهي أضعف نسبة على مستوى القطاع).

وتعزى هذه الوضعية جزئيا إلى عملية استيعاب بنكي التنمية المنجزة في موفى سنة 2000 حيث أثقل كاهل البنك بقروض متعثرة بالأساس على القطاع السياحي مستندة لقروض خارجية معبئة من قبل بنكي التنمية بشروط تأجير مرتفعة.

2012/40
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
27 جويلية 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

2012/40

حول تعليل طلب استعجال النظر من قبل المجلس الوطني التأسيسي في مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال

الشركة التونسية للبنك

وفي تفعيل ضمان الدولة لفائدة البنك بعنوان اقتراضات خارجية

الرجاء استعجال النظر في مشروع القانون المذكور أعلاه وعرضه على مصادقة المجلس الوطني التأسيسي في أقرب الآجال الممكنة وذلك للاعتبارات التالية :

- **الإسراع في تجسيم تدعيم الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك من خلال مواكبة الدولة للزيادة في رأس مال البنك وتفعيل ضمان الدولة بعنوان اقتراضات خارجية وهي إجراءات تندرج في إطار برنامج يرمي إلى تمكين البنك من تدعيم أسسه المالية واحترامه لمعايير التصرف الحذر،**

- **الإيفاء بالتزامات الدولة التونسية في إطار البرنامج الثاني لدعم النشاط الإقتصادي والمتمثلة في تدعيم الأسس المالية للبنك قبل موفى جويلية 2012.**

وزير المالية

حسين الديماسي